NEWS
THE CARTER CENTER
ONE COPENHILL, ATLANTA, GA 30307

توصيات مركز كارتر بشأن انتخابات مجلس النواب القادمة في مصر

للنشر الفوري
14 يونيو 2013
للاتصال:
في أطلانطا: ديبورا هيكس **+1 404-420-5124**

قام مركز كارتر اليوم بنشر توصياته بشأن الانتخابات البرلمانية القادمة بناء على بعثتيه لمتابعة الانتخابات البرلمانية والرئاسية في 2011-2012. ويقترح المركز القيام بإصلاحات هامة في المجالات الآتية: توعية الناخبين والمعلومات، والمرأة في العملية الانتخابية، ومراقبة الانتخابات، والاتصالات الداخلية والخارجية، والإجراءات والتدريب، ووصول الناخب و مشاركته، والمتنافسون (الأحزاب والمرشحون)، والإطار القانوني للانتخابات. وتأتي هذه التوصيات في إطار أن مجلس الشورى ينظر الآن في وضع قانون للانتخابات وأن لجنة الانتخابات تستعد منذ الآن لانتخابات مجلس النواب المقبلة.

ويأمل مركز كارتر في أن تكون هذه التوصيات ذات فائدة للمشرعين المصريين والسلطات الانتخابية وهما الآن بصدد تطوير قوانين الانتخاب والعمليات الانتخابية التي تنسجم تماما مع التزامات مصر الدولية. وقد ذكرت العديد من هذه التوصيات في تقارير مركز كارتر السابقة، والتي يمكن الاطلاع عليها باللغتين العربية والإنجليزية على موقع المركز الإلكتروني:
http://www.cartercenter.org/news/publications/election_reports.html#egypt

لقد قام مركز كارتر بإرسال متابعين معتمدين في كل أنحاء مصر من أجل متابعة الانتخابات البرلمانية والرئاسية في 2011-2012. إن بعثة المركز إنما تتم وفقا للقوانين المعمول بها، واللوائح، والالتزامات الدولية للبلد المضيف ومع إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك للمراقبين الدوليين التي تم اعتمادها من قبل الأمم المتحدة في 2005 وصادق عليها أكثر من 40 مجموعة لمراقبة الانتخابات.

####

"نشر السلام. مكافحة الأمراض. بناء الأمل".
باعتباره منظمة غير حكومية لا تهدف للربح، أسهم مركز كارتر في تحسين حياة الشعوب في أكثر من 70 بلدا من خلال حل للنزاعات؛ وتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والفرص الاقتصادية؛ ومكافحة الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية؛ وتعليم المزارعين في الدول النامية كيفية زيادة إنتاج المحاصيل. وقد قام الرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي كارتر، وزوجته روزالين بتأسيس مركز كارتر عام 1982، بمشاركة جامعة إيموري من أجل نشر السلام وتحسين الصحة على مستوى العالم. وللمزيد من المعلومات عن مركز كارتر قم بزيارة www.cartercenter.org.

THE
CARTER CENTER

ملخص توصيات مركز كارتر بشأن العملية الانتخابية

تواجه مصر لحظة حاسمة في تطوير نظامها الانتخابي وعملياتها الانتخابية. فالدستور، الذي تمت المصادقة عليه مؤخرا، يعين لجنة عليا للانتخابات للإشراف على انتخابات مجلس النواب المقبلة ولتحدد، على نطاق واسع، النظام الانتخابي الذي سيستخدم في هذه الانتخابات. ويستعد مجلس الشورى، الذي جعله الدستور الجديد السلطة التشريعية المؤقتة، لتعديل أو اعتماد القوانين الانتخابية المتعلقة بانتخابات مجلس النواب. وقد أعدت اللجنة التشريعية بمجلس الشورى مشروع قانون للانتخابات القادمة للنظر فيه من قبل مجلس الشورى والمحكمة الدستورية العليا.

وهذا التقرير هو ملخص للتوصيات الرئيسية التي يود مركز كارتر أن يقدمها للمشرعين المصريين، ومسؤولي الانتخابات، والأطراف المعنية الأخرى لمساعدتهم على ضمان أن تكون المؤسسات والعمليات الانتخابية متسقة مع الممارسات الجيدة والالتزامات الدولية في المستقبل. وتستند هذه التوصيات إلى خبرة المركز في مصر، حيث قام المركز بمتابعة انتخابات مجلس الشعب بمراحلها الثلاث في 2011-12، ومرحلتي انتخابات مجلس الشورى في 2012، وجولتي الانتخابات الرئاسية في 2012.[1] وبكل احترام، يقترح مركز كارتر أن تأخذ الأطراف المعنية بالانتخابات في مصر هذه التوصيات بعين الاعتبار لأنها ترسم الإطار القانوني والتنظيمي والإجرائي لانتخابات مجلس النواب المقبلة، ولجميع الانتخابات والاستفتاءات اللاحقة.

وفي حين يتقاطع الكثير من القضايا والتوصيات مع بعضها البعض، فقد قام مركز كارتر بترتيب توصياته في هذا البيان في المجالات الثمانية التالية:

1. توعية الناخبين والمعلومات
2. المرأة في العملية الانتخابية
3. متابعة الانتخابات
4. الاتصالات (الداخلية والخارجية)
5. الإجراءات والتدريب
6. وصول الناخب و مشاركته
7. المتنافسون (الأحزاب والمرشحون)
8. الإطار القانوني

توعية الناخبين والمعلومات

إن توعية الناخبين وإمدادهم بالمعلومات بطريقة محايدة ومتسقة وفي الوقت المحدد ينبغي أن تكون، في المقام الأول، مسؤولية السلطات الانتخابية وفقا لأفضل الممارسات المعترف بها دوليا. وهذا من الأمور الهامة خاصة في البلاد التي تعاني من التحولات لأنه عادة ما تكون هناك تغيرات كبيرة في النظام السياسي، والإطار القانوني، وإجراءات الانتخابات. وللأسف، فإن الإطار القانوني المصري لا يكلف السلطات الانتخابية، خصيصا، بالقيام بهذا الواجب. وينبغي على السلطات الانتخابية في مصر أن يكون لديها المسؤولية القانونية لقيادة جهود توعية الناخبين التي تضمن أن يكون الناخبين على معرفة جيدة ولديهم القدرة على ممارسة حقهم في التصويت بحرية وفعالية.[2] ولا يتضمن هذا فقط معلومات عن كيف، ومتى، وأين نقوم بالتصويت، ولكن أيضا معلومات عن حقوق ومسؤوليات المواطنين في مختلف مراحل العملية الانتخابية.

[1] لم يقم مركز كارتر بإرسال وفد من المتابعين لمتابعة عملية الاستفتاء في ديسمبر 2012، بسبب النشر المتأخر لإجراءات اعتماد المتابعين، الأمر الذي منع المركز من إجراء تقييم شامل لكافة أبعاد العملية، وفقا لمنهجيته للمتابعة المحترفة للانتخابات.

[2] الأمم المتحدة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام 25، الفقرة 20.

ويعد هذا هاما خاصة في مصر بالنظر إلى المعدلات المرتفعة للأمية ونظامها الانتخابي المعقد. وعلى سبيل المثال، في الانتخابات البرلمانية 2011-2012 طلب من الناخبين الإدلاء بأصواتهم في بطاقتين منفصلتين واحدة خاصة بالقائمة الحزبية والأخرى خاصة بالمقاعد الفردية.[3] كما كانت هناك أيضا تحديات خاصة بتحديد جولات الإعادة والفائزين فيها بالنسبة لمقاعد القائمة الحزبية بالإضافة إلى نسبة الـ50% المخصصة لـ"العمال" والـ"فلاحين"، مما أدى إلى زيادة الحاجة للقيام بتوعية شاملة للناخبين.

المشاركة السياسية للمرأة

تتطلب التزامات مصر الدولية[4] أن تتخذ السلطات المصرية خطوات قوية لضمان مشاركة المرأة في العملية الانتخابية على قدم المساواة وليست فقط كناخب، بل أيضا كمرشح، ومسؤول عن إدارة الانتخابات، وصانع سياسيات. وفي بعض الدراسات الحديثة، يأتي ترتيب مصر بين الـ10% الأخيرة من الدول على مستوى العالم بالنسبة للتمكين السياسي للمرأة.[5] لقد تم تعزيز هذا التمثيل المتدني للمرأة من خلال الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 30 مارس 2011، والذي نص على ضرورة أن تتضمن كل قائمة انتخابية امرأة واحدة على الأقل في أي مكان في القائمة. وفي الكثير من الحالات، قامت الأحزاب بوضع المرشحات بالقرب من ذيل القائمة، مما جعل من المتعذر حصولهن على المقعد الانتخابي. لقد تم انتخاب 9[6] نساء فقط، أقل من 2% من الأعضاء، في انتخابات مجلس الشعب.

لقد ذكر مؤخرا أن المشرعين الذين يقومون بصياغة أحدث قانون للانتخابات يفكرون في إعادة نفس الشروط غير الملائمة بوجود امرأة واحدة على الأقل في كل قائمة حزبية، ولكن في أي موضع في القائمة. وكما كانت الحالة في 2011-12، فمن المرجح ألا يكون لمثل هذه الأحكام إلا تأثيرا قليلا على العدد الإجمالي للمقاعد التي ستفوز بها المرأة.[7] ويوصي مركز كارتر السلطات المصرية بشدة أن تضمن حدا أدنى لا يقل عن 30% من تمثيل النشاء في المجالس المنتخبة في المستقبل، ولتحقيق هذا الضمان يوصي المركز المشرعين بتبني إجراءات أقوى خاصة بوضع المرشحات في القوائم الانتخابية من أجل ضمان أن تكون هناك زيادة كبيرة في تمثيل المرأة في البرلمان قبل الانتخابات المقبلة.

ويحث مركز كارتر أيضا على اتخاذ خطوات إضافية لضمان المشاركة الفعالة للمرأة بشكل أعم:

- **عمل حملات لتوعية الناخبين تركز على المرأة:** تتطلب العوامل الاجتماعية ومعدلات الأمية المرتفعة بين النساء المصريات عناية خاصة للقيام بحملات توعية فعالة لضمان أن تتمكن المرأة من ممارسة حقوقها دون ضغوط لا داع لها. وفي الانتخابات السابقة، أفاد متابعو مركز كارتر بوجود ضغوط تمارس بشكل واسع على الناخبات. ويتضمن هذا تقارير عن تهديدات للنساء بأن تصويتهن لمرشح مختلف عما اختارته الأسرة أو القبيلة يمثل أساسا قانونيا للطلاق.

- **تشجيع إدراج جميع النساء المؤهلات في الحياة المدنية والعملية الانتخابية:** في بعض أجزاء من البلاد، تأثر إدراج المرأة في العملية الانتخابية سلبا ببعض المعايير الاجتماعية والعوامل التاريخية، وتوافر شهادات الميلاد، والوعي بأهلية الحصول على أو الوصول إلى التسجيل المدني. وتسعى مبادرات الحكومة الحالية والمجتمع المدني المدعوم رسميا إلى معالجة هذه القضايا، ولكن تشير

---

[3] قدمت انتخابات مجلس الشعب ومجلس الشورى في 2012 نظاما انتخابيا يجمع بين ثلث من المقاعد مخصص للنظام الفردي وثلثين من المقاعد مخصص لنظام القائمة.

[4] الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 3، "تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوى الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد". الأمم المتحدة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 28 (68): المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء (المادة 3)، الفقرة 3: "وينبغي ألا تكتفي الدولة الطرف المعنية باعتماد تدابير للحماية فحسب، بل أن تتخذ تدابير إيجابية في جميع المجالات لتحقيق هدف تمكين المرأة من التمتع بحقوقها على نحو فعال وعلى أساس من المساواة."

[5] وفقا للبيانات التي قام بتجميعها الاتحاد البرلماني بناء على معلومات قدمتها البرلمانات الوطنية عند حلول 31 أكتوبر، 2012، تأتي مصر ضمن الدول العشرة الأخيرة من 190 دولة حسب نسبة النساء في مجلس الشعب. http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm ؛ انظر أيضا، مشروع الفجوة بين الجنسين في العالم، المنتدى الاقتصادي العالمي: www.weforum.org/issues/global-gender-gap.

[6] مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي: http://egyptelections.carnegieendowment.org/2012/01/25/results-of-egypt%E2%80%99s-people%E2%80%99s-assembly-elections

[7] في وقت مبكر من الأسبوع الماضي، أعلن المتحدث باسم رئاسة الجمهورية عن عرض يتطلب أن تتضمن قائمة الحزب، في الدائرة التي تحتوي على أكثر من 4 مقاعد، مرشحة في النصف الأول من القائمة. وقد وردت تقارير بأن اللجنة التشريعية بمجلس الشورى قد رفضت هذا القرار. وبالرغم من أن عرض المتحدث الرسمي يعتبر تقدما عن الشرط المقترح الحالي بأن تكون المرشحة في اي مكان على القائمة، إلا أن هذا ايضا لن يكون لديه إلا تأثيرا قليلا على عدد المقاعد التي ستفوز بها المرأة.

التقديرات إلى أن هناك 4 ملايين امرأة غير مسجلة.[8] ولذلك، فإن قاعدة بيانات الرقم القومي لا تقدم بالضرورة سجلا كاملا بالمواطنين المصريين المؤهلين نظرا للتمثيل المتدني للمرأة بشكل كبير. ويشجع مركز كارتر الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة المصرية وغيرها لضمان أن يكون للمرأة المصرية فرصة للحصول على بطاقة الرقم القومي.

- **نشر بيانات عن مشاركة المرأة:** من أجل تسهيل خطوات معالجة العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة، ينبغي أن تتمكن الأطراف المعنية من تحديد وتقييم مشاركة المرأة في العملية الانتخابية بشفافية. وينبغي تصنيف البيانات الخاصة بكل مستويات التسجيل و، أو إلى أقصى حد ممكن، المشاركة حسب النوع، كما ينبغي إعلان تفاصيل الفائزين، بما في ذلك النوع الاجتماعي والانتماء الحزبي.

المتابعة

قام مركز كارتر بإرسال بعثتين، واحدة لمراقبة الانتخابات البرلمانية والأخرى لمتابعة الرئاسية في مصر. ولكن بعثة الركز لمتابعة الانتخابات الرئاسية في 2012 كانت بعثة محدودة نظرا لاعتماد متابعي البعثة في وقت متأخر بالإضافة إلى وجود عدد من القيود الأخرى بما في ذلك قيود على إصدار البيانات العامة، وقيود على الوقت الذي ينبغي أن يقضيه المتابعون داخل لجان الاقتراع، وعدم الوصول إلى التجميع النهائي للنتائج. وبالرغم من أن شعور المركز بأهمية هذه الانتخابات يبرر استمرار مشاركة المتابعين الدوليين، إلا أن المركز قرر عدم متابعة الانتخابات المقبلة إذا جرت في ظروف مماثلة إذ أن القيود التي واجهها المتابعين تتعارض مع المبادئ الأساسية لمراقبة الانتخابات بمصداقية وفاعلية.

ولم يقم المركز بإرسال وفد من المتابعين لمراقبة الاستفتاء على الدستور نتيجة للنشر المتأخر للوائح المتابعين، الأمر الذي منع المركز من إجراء تقييم شامل لكافة أبعاد العملية الانتخابية، بما يتفق مع منهجيته لمراقبة الانتخابات بطريقة مهنية.

إن الدور الذي يلعبه المراقبون المحليون والدوليون بالغ الأهمية لتعزيز شفافية ومصداقية أي انتخابات حيث يسمح بالتدقيق المحايد والتعليق على العملية. ويعتبر قرار السلطات المصرية بالسماح بمتابعة محايدة للعملية الانتخابية خطوة نحو مزيد من الالتزام بالمبدأ الأساسي للشفافية. وينبغي اعتبار المتابعة حقا صريحا، ومن الناحية المثالية من خلال مادة معينة في القوانين التي تنظم الحقوق الانتخابية والسياسية. ومن أجل خلق بيئة مواتية لمتابعة الانتخابات بطريقة محايدة من قبل منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، وتوفير فرصة حقيقية لهم لتجنيد، وتدريب، وإرسال متابعي الانتخابات لتقييم كافة مراحل العملية الانتخابية، يحث مركز كارتر السلطات الانتخابية في مصر على إنشاء أحكام واضحة وفي وقت مناسب لتسهيل عملية المتابعة بما يتفق مع الممارسة الجيدة ومعايير مراقبة الانتخابات.[9] ويمكن أن تتضمن هذه الأحكام ما يلي:

- **اعتماد منظمات المراقبة بما يسمح لها بمتابعة كافة مراحل العملة الانتخابية:** تشمل الانتخابات عددا من العمليات المترابطة التي تتفاعل وتؤثر في بعضها البعض مشتملة على مجموعة من الأطراف المعنية. ولذلك من الضروري لبعثات المتابعة أن تتابع كافة جوانب الانتخابات لتوفير تقييم شامل ودقيق للعملية. وتشتمل هذه الجوانب ولكنها لا تقتصر على الإطار القانوني، وتوعية الناخبين والمعلومات، والتسجيل، وعملية الترشح، والحملات، ومراحل الاقتراع، والفرز والعد، والتجميع، بالإضافة إلى إعلان النتائج وعملية الشكاوي والطعون. ويحث مركز كارتر السلطات الانتخابية في مصر على اعتماد بعثات المتابعة في أقرب وقت ممكن وقبل الدعوة إلى الانتخابات وبدء العملية الانتخابية.

- **السماح لبعثات المراقبة بإصدار بيانات عامة دون تدخل خلال العملية الانتخابية بكاملها:** وفقا للمارسات الدولية، ينبغي أن تكون بعثات المتابعة المعتمدة حرة في إصدار بيانات عامة يمكن عن طريقها تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، خاصة إذا ما كان هناك متسع من الوقت يسمح

[8] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 10 يوليو، 2012: http://www.unwomen.org/2012/07/the-women-citizenship-initiative-will-ensure-citizenship-rights-to-two-million-women-in-egypt/.

[9] مثاليا، كجزء من تأسيس هيئة إدارة انتخابات دائمة، يجب على صانعي القوانين ومسؤولي الانتخابات النظر في إنشاء نظاما دائما يمكن منظمات المتابعين الدولية والمحلية من طلب الاعتماد والحصول عليه لأية انتخابات مقبلة، بدون الحاجة إلى تطوير أحكام تنظيمية جديدة قبل بدء كل عملية انتخابية.

بإدخال تغييرات إيجابية قد تعزز من مصداقية العملية وشرعية النتائج. إن اللوائح التي وضعتها لجنة الانتخابات الرئاسية تحظر على بعثات متابعة الانتخابات إصدار بيانات عامة قبل إعلان النتائج. وفي النهاية سمحت اللجنة لبعثات المراقبة بإصدار بيانات عامة بعد عد الأصوات وقبل الإعلان الرسمي عن النتائج. ومع ذلك فإن اللوائح بشأن البيانات قد قضت على دور هام يمكن لبعثات متابعة الانتخابات أن تلعبه خلال أي عملية انتخابية.

- **إزالة قيود الوقت المفروضة على وجود متابعي الانتخابات داخل اللجان الانتخابية:** تعتبر القيود الخاصة بالوقت المفروضة على وجود متابعي الانتخابات داخل اللجان الانتخابية، مثل 30 دقيقة كحد أقصى خلال الانتخابات الرئاسية، قيدا غير ضروري يقوض شفافية وحرية الوصول إلى العملية الانتخابية. فإذا كانت لجنة الاقتراع مزدحمة بشكل غير عادي، يجب على رئيس اللجنة أن يدير الوصول إليها بشكل عادل. وعلى سبيل المثال، يمكن للوائح أن تنص على تناوب متابعي الانتخابات وممثلي وسائل الإعلام، ووكلاء المرشحين والأحزاب.

الاتصالات

ينبغي على السلطات الانتخابية في مصر أن تسعى إلى تحسين قنوات التواصل داخليا وخارجيا وتعزيز الشفافية من خلال تعزيز المساواة في الحصول على المعلومات لجميع الأطراف المعنية بالانتخابات.[10] وهذا مهم في مصر بشكل خاص، حيث اتخذت المرحلة الانتقالية مسارا غير واضح المعالم، مما أنتج بيئة هشة سياسيا، ومناخ يشجع، في كثير من الأحيان، على التخمين والشك. ولذلك، يوصي مركز كارتر السلطات الانتخابية في مصر باتخاذ الخطوات التالية:

- **تحسين أنظمة الاتصال الداخلي:** ينبغي على السلطات الانتخابية في مصر تحسين بنيتها التحتية الخاصة بالاتصالات لنقل المعلومات، بشكل أكثر فاعلية، إلى اللجان العامة واللجان الفرعية. وهذا مهم بشكل خاص في ضوء التغييرات المتكررة في اللحظة الأخيرة للإجراءات الانتخابية في الانتخابات الأخيرة. والمثال الرئيسي على ذلك يتضمن، قرارات تمديد الاقتراع لعدة ساعات وفي بعض الحالات ليوم إضافي.[11] وفي حين أنه من الأفضل عدم إجراء أي تغيرات قريبة من أو خلال مرحلة الاقتراع من أي انتخابات، فمن المهم بمكان أن تكون كل الأنظمة في مكانها حتى تستطيع، بسرعة ودقة، إبلاغ جميع مسؤولي الانتخابات في حالة حدوث تغيرات لا مفر منها. وسوف يساعد هذا على منع الأخطاء الإجرائية مثل إغلاق اللجان الانتخابية مبكرا، والتي يمكن أن تؤدي إلى حرمان الناخبين المؤهلين من التصويت.

- **تنظيم مشاورات للأطراف المعنية:** ينبغي على السلطات الانتخابية في مصر أن تقوم بانتظام، بتنظيم جلسات تشاورية تحظى بتغطية إعلامية جيدة على المستوى الوطني والمحلي لجمع الأطراف المعنية، مثل الأحزاب، والمرشحين، ووسائل الإعلام، والمتابعين، والمجتمع المدني، لتوفير المعلومات حول التطورات الأخيرة، وتوضيح النظم والإجراءات، والإجابة على الأسئلة، وطلب التعليقات والملاحظات. وعلى سبيل المثال، فإن إنشاء منتدى للأحزاب حيث يتم شرح قرارات لجان الانتخابات وأسبابها، يمكن أن يساهم في زيادة اقتناع الأحزاب والمرشحين بالعملية وإعطاء الفرصة للأحزاب لطرح القضايا وسماع الأجوبة أمام المتسابقين الآخرين، مما يحد من الحصول على المعلومات بطريقة غير متساوية.

- **اطلاع وسائل الإعلاك بدقة على العملية الانتخابية:** يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دورا حاسما في توفير المعلومات للجمهور عن حقوق الناخبين والعملية الانتخابية. ويمكن، أيضا، أن تكون بمثابة جهاز للرقابة وردع المخالفات إذا تم إطلاعها على كافة جوانب العملية الانتخابية بشكل صحيح. ولذلك ينبغي على السلطات الانتخابية في مصر أن تعقد مؤتمرات صحفية بانتظام لتوفير أحدث المعلومات وطرح

[10] الأمم المتحدة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25، الفقرة 1: "ويطلب العهد إلى الدول، بغض النظر عن ماهية دستورها أو نوع الحكم القائم، أن تعتمد ما قد يلزم من التدابير التشريعية والتدابير الأخرى لضمان إمكانية فعلية تسمح للمواطنين بالتمتع بالحقوق التي يحميها." وتحرم القرارات الخصة بتعديل الإجراءات والأحكام الانتخابية التي تم اتخاذها في آخر لحظة ولم يتم نشرها بشكل جيد، المواطنين من "الفرصة الفعالة" لممارسة حقوقهم وفقا لما ينص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[11] تم اتخاذ القرارات الخاصة بتمديد ساعات الاقتراع لانتخابات مجلس الشعب، ومجلس الشورى والرئاسة والاستفتاء على الدستور، خلال أيام الاقتراع نفسها.

أسئلة حول العملية الانتخابية، وإعداد وتوزيع ملخصات مكتوبة وغيرها من المواد بشكل مطبوع وعلى الإنترنت لوسائل الإعلام والاستهلاك العام، والحفاظ على التزامها بوصول وسائل الإعلام إلى كل مراحل العملية الانتخابية بدون عوائق.

- **تعيين نقاط اتصال لمختلف الأطراف المعنية:** من أجل ضمان تدفق سلس للمعلومات عن العملية الانتخابية، يجب على السلطات الانتخابية في مصر تعيين ضباط اتصال تكون مسؤوليتهم هي توفير المعلومات المستهدفة والرد على الاستفسارات من قبل الأحزاب السياسية، والمرشحين، ومجموعات متابعة الامتخابات، ووسائل الإعلام.

<u>الإجراءات والتدريب</u>

إن وجود إجراءات واضحة وشاملة لهو أمر ضروري لضمان إدارة الاقتراع باتساق من قبل موظفي الاقتراع في كل لجنة انتخابية. وعلاوة على ذلك، فمن الأهمية بمكان أن يتم نشر الإجراءات في وقت كاف لكل الأطراف المعنية بالانتخابات والجمهور للمراجعة، والبحث عن التوضيح، وتقديم التعليقات والملاحظات. وفي حالة عدم وجود إجراءات واضحة وشاملة، سوف يقوم موظفو الاقتراع بتطوير أساليب مختلفة لإدارة العملية، مما قد يؤدي إلى الارتباك وينتج عنه تصورات سلبية عن العملية الانتخابية. وفي أسوأ الحالات، قد يؤدي هذا إلى تقويض حقوق الناخبين ونزاهة العملية برمتها.

وحتى أفضل الإجراءات يمكن الاعتماد عليها قليلا إذا لم يقم بتنفيذها موظفون مدربون. فالتدريب الرسمي والمنظم أمر بالغ الأهمية لضمان أن يكون تنفيذ الإجراءات باتساق يعني ضمان شفافية ونزاهة العملية الانتخابية. ويجب على المسؤولين عن إدارة الانتخابات في مصر فعل المزيد لضمان أن يتم تدريب جميع القضاة والعاملين في مراكز الاقتراع على الإجراءات الانتخابية والقانون، وأن لديهم كتيبات واضحة وشاملة، أو أوراق حقائق، أو أي مساعدات أخرى في الوقت المناسب لزيادة الاتساق والتماثل للتنفيذ.

ويرغب مركز كارتر في إلقاء الضوء على بعض المناطق حيث ستقوم الإجراءات الإضافية أو المنقحة والتدريب بتعزيز نزاهة العملية الانتخابية والحد من المخالفات.

- **نشر النتائج النهائية الكاملة والمفصلة:** يشيد مركز كارتر بقرار السلطات الانتخابية في مصر بإعلان النتائج في كل مرحلة من مراحل التجميع ابتداء من مستوى اللجنة الفرعية. كما يحث المركز السلطات الانتخابية على اتخاذ خطوة إضافية لنشر النتائج الكاملة والنهائية للجنة الفرعية، واللجنة العامة، والمحافظة، وكافة المستويات الوطنية على موقعها على الانترنت في إطار زمني معقول. وينبغي أيضا أن تدرج هذه البيانات في وسائل الإعلام بما في ذلك وسائل الإعلام الرسمية، والتقارير المتاحة للجمهور من هيئة إدارة الانتخابات.

- **سن الأحكام الخاصة لمساعدة الناخبين الأميين:**[12] حاليا، لا يوجد نص في القانون بشأن تقديم مساعدة محايدة للناخبين الأميين. ومع ذلك، لاحظ متابعو مركز كارتر، في حالات عديدة، أن القضاة، والعاملين في مراكز الاقتراع، و/أو الناخبين الآخرين يقدمون المساعدة للناخبين الأميين. ونظرا لمعدل الأمية المرتفع في مصر، يوصي المركز بكتابة وتنفيذ مبادئ توجيهية واضحة لتقديم مساعدة محايدة إلى الناخبين الأميين من قبل رئيس اللجنة أو شخص آخر يختاره الناخب.[13]

- **وضع لوائح واضحة لتحديد مدى صحة صوت ما:** أفاد متابعو مركز كارتر بوجود حالة من عدم الوضوح فيما يخص اللوائح التي تحدد مدى صلاحية بطاقات الاقتراع، مما يؤدي إلى قرارات غير متسقة تتعلق بتحديد ما إذا كانت بطاقة اقتراع صحيحة أم باطلة. ينبغي وضع قواعد أوضح فيما يخص

[12] الأمم المتحدة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25، الفقرة 20: "ويجب أن توفر المساعدة المتاحة للمعوقين فاقدي البصر أو الأميين عن طريق جهات مستقلة. كما يجب السعي لإطلاع الناخبين على هذه الضمانات على أكمل وجه."؛ والفقرة 12: "وتشكل حرية التعبير وحرية التجمع، وحرية تكوين الجمعيات شروطا أساسية أيضاً لممارسة حق الانتخاب بصورة فعالة، لذا يجب حمايتها تماما. وينبغي أن تتخذ تدابير إيجابية للتغلب على صعوبات معينة من قبيل الأمية، والعوائق اللغوية، والفقر، أو ما يعيق حرية التنقل مما يحول دون تمكن الأشخاص المؤهلين للانتخاب من ممارسة حقوقهم بصورة فعلية. ويجب أن توفر المعلومات والمواد اللازمة للاقتراع بلغات الأقليات. كما ينبغي أن تعتمد أساليب معينة، مثل استخدام الصور الفوتوغرافية والرموز لضمان أن الناخبين الأميين حصلوا على ما يلزم من المعلومات لتمكينهم من الاختيار. ويجب على الدول الأطراف أن تبين في تقاريرها طريقة معالجتها للصعوبات المشار إليها في هذه الفقرة."

[13] في 2010، أفاد تقرير البنك الدولي بأن 72 في المائة من المصريين الذين يبلغ عمرهم 15 عاما وما فوق فقط أميين.

صحة بطاقات الاقتراع، ويجب إطلاع القضاة على هذه اللوائح بشكل صحيح حتى يتم تطبيقها بطريقة متصلة في جميع اللجان الانتخابية.

- **توضيح وتنفيذ اللوائح المعمول بها لضمان سرية التصويت**: تعد سرية التصويت جانبا أساسيا من جوانب أي انتخابات ديمقراطية.[14] وعلى الرغم من وجود ستارة للتصويت في كل لجنة انتخابية بحيث يقوم الناخب بالتصويت خلفها، إلا أن المركز قد لاحظ عدد من الحالات حيث كانت ستائر التصويت في وضع يسمح بتعرض إمكانية التصويت في سرية للخطر. وعلاوة على ذلك، أفاد المتابعون بوجود حالات قام فيها المرشحون بملء بطاقة الاقتراع بعيدا عن الستار، بالإضافة إلى حالات أخري قام فيها الناخبين بوضع البطاقة غير مطوية في صندوق الانتخابات. وينبغي على السلطات الانتخابية في مصر ضمان أن تكون اللوائح التي تحمي سرية بطاقة الاقتراع واضحة، ومفهومة من الناخبين، ومنفذة من قبل القضاة وموظفي الاقتراع.

- **التأكد من أن موظفي الاقتراع يعرفون، بشكل صحيح، كيفية استخدام وتسجيل أختام صناديق الاقتراع:** أفاد متابعو مركز كارتر بأن رؤساء اللجان في العديد من اللجان لم يقوموا بتسجيل الأرقام المسلسلة الموجودة على الأقفال التي تستخدم لتأمين صندوق الاقتراع عند فتح اللجنة الفرعية. إن عدم تسجيل أرقام القفل خلال علمية الفتح، وعدم التأكد من وجود نفس الأرقام المسلسلة على صندوق الاقتراع أثناء عملية إغلاق لجنة الاقتراع يجعل هذه الميزة الأمنية الهامة عديمة الفائدة. وينبغي على لجنة الانتخابات أن توضح، من خلال الأشكال والتدريب، لجميع مسؤولي الانتخابات وأن صناديق الاقتراع ينبغي أن تغلق من جميع جوانبها بأربعة أقفال بالإضافة إلى وجود فتحة عند الاقتضاء وشرح كيفية توثيق أرقام جميع الأقفال المستخدمة بوضوح.

- **ضمان المصالحة الفعلية لبطاقات الاقتراع:** ينبغي على القضاة أن يظهروا ويسجلوا الرقم الإجمالي لبطاقات الاقتراع التي تسلموها من السلطات الانتخابية كجزء من إجراءات فتح اللجنة الانتخابية والرقم الإجمالي للبطاقات غير المستعملة، والمستعملة، والباطلة كجزء من إجراءات غلق اللجنة الانتخابية. وهذه ممارسة جيدة معترف بها دوليا باعتبارها تساعد على ضمان أن الأصوات الحقيقية هي التي تم وضعها في الصندوق، وأنه ليس هناك بطاقات اقتراع أزيلت أو وضعت بشكل غير قانوني. ويوصي مركز كارتر أن تقوم اللجنة بتدريب موظفيها وتطوير أشكال تتبع إجراءات منهجية لمصالحة بطاقات الاقتراع وتسجيل إجراءات التصويت.

- **استخدام أكياس بلاستيكية لا يمكن العبث بها:** إن استخدام مثل هذه الأكياس هو أمر حيوي لضمان تأمين المواد الحساسة مثل بطاقات الاقتراع والاستمارات الموقعة عند نقلها من مراكز الاقتراع إلى اللجان العامة وأخيرا إلى المحاكم. وقد لاحظ متابعو مركز كارتر وجود أساليب غير متسقة في تعبئة وتأمين المواد للنقل. وسوف يوفر استخدام الأكياس البلاستيكية التي لا يمكن العبث بها في نقل وتخزين المواد الحساسة حماية أقوى ضد التجاوزات المحتملة.

- **ضمان تحقق الموظفين بشكل صحيح من وجود واستخدام الحبر الفسفوري لمنع التصويت المتعدد:** يتم غمس إصبع الناخب في الحبر الفسفوري لمنع التصويت المتعدد وينبغي أن يتم ذلك بطريقة متسقة في كافة اللجان الانتخابية. ويتضمن هذا تحديد أي إصبع يتم غمسه في الحبر والتطبيق الفعال للحبر على طرف الإصبع. وإذا تم وضع الحبر على الإصبع بطريقة غير مناسبة كان من السهل إزالته ومن الصعب التأكد من وجوده، مما يضعف الحماية من التصويت المتعدد. ومن أجل أن يكون هذا الإجراء فعالا، قبل التحقق من هوية الناخب، يجب على مسؤولي الاقتراع التحقق من غمس إصبع الناخب في الحبر لضمان عدم تصويته قبل ذلك. ويوصي المركز بأن تنص إجراءات الانتخاب على التحقق من إصبع الناخب في بداية مرحلة التصويت مع التحقق من هوية الناخب وأن يتم تدريب الموظفين بشكل صحيح على ذلك.

- **ضمان العدد الكافي من الموظفين من خلال عمال يمكن التعرف عليهم في اللجان الانتخابية:** في بعض الحالات، أفاد مركز كارتر بعدم وجود أي امرأة بين العاملين في مركز الاقتراع للتأكد من هوية

[14] الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 25 (ب): " أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين."

المحجبات. ويجب وضع خطة للتوظيف لضمان وجود امرأة واحدة على الأقل بين طاقم الموظفين في كل لجنة انتخابية لتقديم خدماتها للناخبات. وقد أفاد المتابعين أيضا، بأن بعض اللجان تفتقر إلى العدد اللازم من الموظفين مما أدى إلى أن يقوم العاملون بمراكز الاقتراع بتأدية مهام كثيرة في وقت واحد أو الاستناد على مساعدات غير مصرح بها من أجل تنفيذ العملية الانتخابية. ولذلك فإن خطة التوظيف يجب، أيضا، أن تضمن وجود العدد الكافي من موظفي الاقتراع في كل لجنة انتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد متابعو مركز كارتر بوجود حالات كان من الصعب خلالها تمييز موظفي مركز الاقتراع عن الناخبين داخل غرف الاقتراع.

- **الإعداد الأمثل لمراكز الاقتراع:** لاحظ متابعو مركز كارتر وجود حالات كانت عملية الاقتراع فيها فوضوية، مما سمح للناخبين بالمغادرة دون غمس إصبعهم في الحبر الفوسفوري، وإمكانية تسلم البطاقة الانتخابية بدون التسجيل في قائمة الناخبين. وفي حين تختلف أماكن الاقتراع عن بعضها البعض، يجب إعداد جميع أماكن الاقتراع بحيث توفر عملية تصويت سلسة وفقا لإجراءات التصويت. ويجب تدريب موظفي الاقتراع بما فيه الكفاية على إعداد أماكن الاقتراع وفقا لتطور خطوات التصويت.

- **التأكد من أن أوراق بطاقات الاقتراع تحمي شرعية العملية الانتخابية وسرية التصويت:** يجب التعرف على أوراق الاقتراع من خلال رقم مسلسل فريد موجود على ورقة الاقتراع التي تبقى في كتيب أوراق الاقتراع. ومع ذلك، لا ينبغي طباعة أي رقم على أي جزء من أجزاء ورقة الاقتراع التي تعطى للناخب. فالرقم المطبوع على بطاقة الناخب يقوض سرية البطاقة ويخلق فرصا لشراء وترهيب الأصوات. وبالإضافة إلى ذلك، وكرادع للاحتيال من خلال حشو صناديق الاقتراع، ينبغي ختم أوراق الاقتراع بختم رسمي أمام الناخبين من قبل الشخص المصرح له بذلك عندما يتم إصدار ورقة الاقتراع للناخب.

- **فتح أماكن الاقتراع في الموعد المحدد:**[15] إن التأخر في فتح مركز الاقتراع يمكن أن يقوض من وصول الناخبين والحق في المشاركة في العملية الانتخابية. وبالتالي، يجب على السلطات الانتخابية في مصر أن تضع أهمية الالتزام بساعات الاقتراع الرسمية كجزء من المبادئ التوجيهية بشأن كيفية إقامة مركز اقتراع بكفاءة وفعالية. وفي حالة تأخر الفتح، يجب على رئيس مركز الاقتراع أن يطلع السلطات الانتخابية على الفور لحل قضية التأخير.

<u>وصول الناخب و مشاركته</u>

تتطلب التزامات مصر الدولية بتوفير حق الاقتراع العام تمديد حق التصويت ليشمل أكبر عدد ممكن من المواطنين.[16] كما أن السياسات الرامية إلى الحفاظ على سجلات الناخبين دقيقة وحديثة تعتبر وسيلة حاسمة لضمان منح حق التصويت للمواطنين ونزاهة العملية الانتخابية.[17] وبالمثل، يجب أن يسهل تخطيط وتشغيل الاقتراع ممارسة هذا الحق من خلال عملية تسهل مشاركة جميع الناخبين المؤهلين. ولحماية حق المصريين الشامل والمتكافئ في الوصول إلى عملية التصويت، يقدم مركز كارتر التوصيات التالية:

- **ضمان التمتع بالحق الأساسي في التصويت:** لقد جعلت مصر من حقوق الناخبين المحور الأساسي لإطارها القانوني الانتخابي من خلال قانون مباشرة الحقوق السياسية.[18] ومع ذلك، فوفقا للإطار القانوني الحالي هناك فئات من المصريين ممنوعين من التصويت، ويشمل ذلك ولكنه ليس قاصرا على: الذين بلغوا من العمر 18 عاما بين إغلاق قائمة الناخبين ويوم الانتخاب، والأشخاص الذين أشهروا إفلاسهم خلال السنوات الخمس الأخيرة، والمواطنين الذين حصلوا على الجنسية المصرية مؤخرا، وأفراد الشرطة والقوات المسلحة الذين مازالوا في الخدمة. وبينما تسمح الاتفاقيات الدولية

[15] الاتحاد الأوربي، الدليل الإرشادي لمراقبة الانتخابات في الاتحاد الأوربي، الطبعة الثانية، ص 75: " يقوض التأخير في افتتاح مراكز الاقتراع أو إغلاقها المبكر الحق في التصويت."

[16] الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 25 (ب)؛ الإعلان الدولي لحقوق الإنسان، المادة 21 (3): "إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت."

[17] المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، المعايير الانتخابية الوطنية: المبادئ التوجيهية لمراجعة للإطار القانوني للانتخابات، ص 45:" يعتبر انتهاك للحق في التصويت أيضا إذا لم يضمن الإطار القانوني الدقة في سجلات الناخبين أو يسهل تزوير التصويت. ويعد المعيار الدولي لتسجيل الناخبين أن يكون السجل شاملا، ومتضمنا ودقيقا وحديثا، ويجب أن تكون العملية شفافة تماما."

[18] القانون رقم 73 لسنة 1956، وتعديلاته

بوجود قيود محدودة على حق الاقتراع العام،[19] يقترح المركز على المشرعين المصريين أن يعيدوا النظر في بعض القيود المصرية على الحق في التصويت والتأكد من أنها تتفق مع الالتزامات الدولية،[20] بما في ذلك تعديل للعملية التي منعت المواطنين الذين بلغوا من العمر 18 عاما بعد الدعوة للانتخابات ولكن قبل يوم الانتخابات من الإدلاء بأصواتهم.

- **توفير فرصة واسعة لتحديث المعلومات بالنسبة لسجل الناخبين:** تشير الممارسات الدولية الجيدة إلى أن قوائم الناخبين يجب أن تكون دقيقة وحديثة لضمان حماية الحق في التصويت. وفي حالة الاستفتاء على الدستور، كان، فقط، الناخبون الذين سجلوا أنفسهم للتصويت خارج البلاد قبل الانتخابات الرئاسية قادرون على التصويت. ونتيجة لذلك، تم حرمان الكثير من المصريين من التصويت.[21] يجب أن يكون لدى الناخبين، في كل من مصر وخارجها، الفرصة للتحقق وتحديث سجلاتهم لفترة معقولة قبل الدعوة إلى الانتخابات.

- **إعطاء الناخبين الفرصة للتدقيق والطعن على قائمة الناخبين:** يحث مركز كارتر السلطات الانتخابية في مصر على ضمان عرض قائمة الناخبين على الجمهور في عملية تحظى بتغطية إعلامية قبل وضع الصيغة النهائية بحيث يمكن للناخبين التدقيق والطعن في القائمة حسب الضرورة. وعلاوة على ذلك، يحث المركز السلطات على التعريف الكافي وشرح أهمية عملية العرض والتحدي بحيث لا يفوت الناخبون والأطراف الأخرى المعنية بالانتخابات الفرصة لتفقد السجلات.[22]

- **التأكد من إمكانية الوصول إلى مراكز الاقتراع للأشخاص ذوي الإعاقة:**[23] يجب أن يكون الوصول إلي مراكز الاقتراع سهلا كلما كان ذلك ممكنا. وفي الانتخابات الأخيرة، أفاد شهود مركز كارتر أن العديد من مراكز الاقتراع كانت تتطلب من الناخبين صعود مجموعة أو أكثر من السلالم مما خلق صعوبات للناخبين المعوقين وكبار السن على الرغم من توافر الغرف في الدور الأرضي. ويحث مركز كارتر السلطات الانتخابية في مصر على جعل مراكز الاقتراع يمكن الوصول إليها بسهولة كلما كان ذلك ممكنا.

- **ضمان وجود عدد كاف وتوزيع مراكز الاقتراع:** ينبغي أن يكون باستطاعة الناخبين التصويت دون السفر لمسافات طويلة أو الانتظار لفترات طويلة من الزمن. وقد تؤدي الأعباء المفروضة على الناخبين، والأعداد الكبيرة من الناخبين الذين سيدلون بصوتهم في لجنة انتخابية واحدة، إلى حرمان الناخبين الذين لا تتوفر لديها الموارد أو المرونة من المشاركة. وخلال الانتخابات الرئاسية والاستفتاء على الدستور، كان هناك العديد من الحالات التي تم فيها تعيين أكثر من 5.000 ناخب للتصويت في لجنة انتخابية واحدة، كما أدت الطوابير الطويلة إلى تمديد ساعات التصويت في كل من مرحلتي الانتخابات. ويجب على مسؤولي الانتخابات الاستفادة من هذه التجربة للتخطيط لإيجاد لجان انتخابية بما يكفي لاستيعاب جميع الناخبين في الوقت المحدد بكفاءة وفعالية.

- **ضمان أن يكون الوصول إلى أماكن الاقتراع خاضع للرقابة المدنية:** لعبت قوات الأمن المصرية دورا هاما وينبغي أن تستمر في لعب هذا الدور في تأمين عملية الاقتراع. ومع ذلك، فقد لاحظ متابعو مركز كارتر وجود حالات رفضت فيها قوات الأمن السماح للمتابعين المحليين والدوليين إضافة إلى المرشحين، ووكلاء الأحزاب وممثليها بالوصول إلى العملية الانتخابية. وفي معظم هذه الحالات، لم تكن قوات الأمن على وعي تام بالأنظمة والقوانين التي تحكم عملية الوصول. ويحث مركز كارتر السلطات الانتخابية في مصر على لتعيين عضو مدرب بما فيه الكفاية من موظفي الاقتراع ليكون حاضرا عند المدخل. ويمكن لهذا العضو أن يعمل بالتنسيق القوى الأمنية المعينة ويمارس السلطة

---

[19] الأمم المتحدة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25، الفقرة 4: "ويجب الاستناد، لدى فرض أي شروط على ممارسة الحقوق المحمية بموجب المادة 25، إلى معايير موضوعية ومعقولة."

[20] الأمم المتحدة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25، الفقرة 3: " ولا يجوز التمييز بين المواطنين في هذه الحقوق على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملك، أو النسب أو غير ذلك من مركز."

[21] كنقطة إيجابية، أصدرت الهيئة العليا للانتخابات قرارها رقم 1 لسنة 2013، الذي يبدو أن يوفر فترة مهمة من الوقت للمصريين في الخارج لتسجيل أنفسهم لانتخابات مجلس النواب القادم، أو تعديل تسجيلهم.

[22] تنص المادة 14، قانون مباشرة الحقوق السياسية (رقم 73 لسنة 1956 وتعديلاته) على عرض سجل الناخبين.

[23] اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة 4 (ج) "[تتعهد الدول الأطراف بما يلي ...] مراعاة حماية وتعزيز حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع السياسات والبرامج."

الأولية على الوصول إلى مركز الاقتراع. ويمكن لهذا المسؤول أن يضمن أن الأشخاص الذين لديهم الاعتماد المطلوب لديهم حرية الوصول إلى العملية الانتخابية، إضافة إلى ضمان أن الناخبين الواقفين في طابور أمام اللجنة الانتخابية وقت إغلاق باب الاقتراع لديهم الفرصة ليصوتوا. ويجب أن تظل قوى الأمن خارج اللجان الانتخابية إلا إذا طلب رئيس اللجنة منها الدخول لمساعدته في أمور محددة.

المتنافسون

في البحث عن أصوات الناخبين، تلعب الأحزاب السياسية، والمرشحين، والحملات الانتخابية دورا كبيرا في إطلاع وتعبئة الناخبين، إضافة إلى مراقبة العملية. ومع ذلك فإن اهتمامها الراسخ بأي انتخابات، يمكن أن يؤدي ،أيضا، إلى نزاعات وانتهاكات انتخابية. يجب وضع القوانين والأنظمة المناسبة التي تحكم المتسابقين الانتخابيين مع عواقب تكون واضحة وعادلة لتشجيع المساهمات الإيجابية من قبلهم. وفيما يتعلق بالمتسابقين، يقدم مركز كارتر التوصيات التالية:

- **تعزيز وتنفيذ قوانين تمويل الحملات:**[24] خلال الانتخابات البرلمانية في 2011-2012، كان المرشحون والأحزاب يخضعون إلى حد أقصى للإنفاق على الحملات الانتخابية،[25] ولكن لم يكن هناك متطلبات بالإبلاغ عنها، أو آليات تنفيذ صريحة ضد المخالفين. وبدون الإبلاغ وتنفيذ الأحكام بالنسبة لتمويل الحملات، فإن القيود المباشرة على الإنفاق من قبل المرشحين والأحزاب ستكون بلا معنى. ويوصي مركز كارتر أن تضمن السلطات أن تكون هناك مراجعة إلزامية لكافة نفقات الحملات بعد الانتخابات؛ وينبغي أن يطلب من الأحزاب والمرشحين بشكل كامل، ودقيق، ودوري، وعلنا الكشف عن المساهمات التي تسلمتها والنفقات التي تمت باسم الحملات خلال قيامهم بالحملات؛ وأن تعطى لمسؤولي الانتخابات، أو أي مسؤول ينفذ القانون، سلطة واضحة وموارد للتحقيق والملاحقة القضائية الخاصة بمزاعم انتهاك تمويل الحملات الانتخابية.[26] وينبغي على المشرعين ومسؤولي الانتخابات ضمان أن يكون كل المتسابقين الانتخابيين على وعي بأحكام تمويل الحملات الانتخابية قبل بداية فترة الحملات.

- **تحسين الدور الذي يلعبة ممثلي ووكلاء المرشح والقائمة الحزبية:** إن مراقبة الاقتراع من قبل المرشح المدرب ووكلاء وممثلي القائمة الحزبية يمكن أن يساعد على منع المخالفات وتعزيز شفافية عملية الاقتراع. وقد قام المتنافسون الانتخابيون، في الانتخابات البرلمانية والرئاسية الأخيرة، بتعبئة أعداد كبيرة من الممثلين والوكلاء لمراقبة عملية الاقتراع والعد والفرز. وفي حين يلعب هؤلاء الوكلاء دورا بناء، في الغالب، في العملية، فقد افاد متابعو مركز كارتر بوجود بعض الحالات التي تدخل فيها هؤلاء الوكلاء، بشكل غير لائق، في العملية الانتخابية. وقد تضمن هذا ولكنه لم يكن مقتصرا على المساعدة في إغلاق صناديق الاقتراع بالأقفال، والمساعدة في نقل صناديق الاقتراع، وتقديم المعلومات للناخبين داخل مراكز الاقتراع. وينبغي أن تشير المواد التدريبية الخاصة بالوكلاء إلى منعهم من المشاركة مباشرة في بعد من أبعاد العملية الانتخابية غير المتابعة والتعبير عن قلقهم أمام رئيس اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كل المرشحين ووكلاء الأحزاب يجب التعرف عليهم بوضوح من خلال بطاقات رسمية صادرة عن سلطات الانتخاب. وأخيرا، ينبغي أن يكون لدى الوكلاء والممثلين فرصا متكافئة ومناسبة للوصول إلى كافة مراحل الاقتراع، والعد والفرز، والتجميع. ويجب على القائمين على إدارة الانتخابات النظر في تطبيق نظام للتناوب عندما يكون المكان غير كاف للوصول المستمر.

- **تطبيق تدابير قابلة للتنفيذ على الحملة الانتخابية يوم الانتخابات:** كانت الحملات غير الشرعية خلال فترة الصمت الانتخابي واحدة من أكثر الانتهاكات الانتخابية شيوعا التي لاحظها مركز كارتر خلال الانتخابات البرلمانية في 2011-2012. ومع ذلك، ففي الاستفتاء على الدستور في 2012، تبنت السلطات الانتخابية في مصر قواعد قائمة على أساس القرب لتقييد الحملات الانتخابية بمسافة معينة من مكان الاقتراع. وفي حين دائما إمكانية لحدوث انتهاكات، إلا أن هذا يبدو وكأنه خطوة إيجابية نحو مستوى أكثر قابلية للتنفيذ.

---

[24] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تنص المادة 7 (3) على أن "تنظر كل دولة طرف أيضا في اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية المناسبة ، بما يتسق مع أهداف هذه الاتفاقية ووفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي لتعزيز الشفافية في تمويل الترشيحات لانتخاب شاغلي المناصب العمومية وفي تمويل الأحزاب السياسية حيثما انطبق الحال."

[25] ينص قرار اللجنة العليا للانتخابات رقم 21، المادة 4، على أن الحد الأقصى لمبلغ النقود التي من المسموح للمرشح صرفها على حملته هو 500,000 جنيه مصري، و250,000 جنيه مصري خلال جولة الإعادة. ويطبق هذا الحكم على جميع المرشحين المشتركين في الانتخابات.

[26] مثلما تم ذكره في تقرير مركز كارتر التمهيدي عن المراحل الثلاث لانتخابات مجلس الشعب، يناير 24، 2012

الإطار القانوني

يعتبر الإطار القانوني هو العمود الفقري لأي عملية انتخابات. ويعرب مركز كارتر عن قلقه بخصوص جوانب الإطار القانوني للانتخابات في مصر، ويأمل أن يعمل كل من المشرعين، والسلطات الانتخابية، والمحاكم، والأطراف المعنية الأخرى، معا لمعالجة هذه القضايا.

- **الأمر بكتابة تقارير منتظمة وشاملة:** واحد من المكونات الهامة لأي سلطة انتخابية شفافة وفعالة هو عمق ونوعية تقاريرها بالنسبة للأطراف المعنية بالعملية الانتخابية، بما في ذلك الجمهور. وبينما يشير الدستور الجديد إلى ضرورة تقديم تقارير من قبل الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية، إلا أنه من غير الواضح ما إذا كانت مثل هذه التقارير إجبارية، وما إذا كانت ستصدر بشكل دوري، وما الذي يجب أن تحويه هذه التقارير. ويوصي مركز كارتر بشدة أن تصدر الهيئات الانتخابية المقبلة، بما في ذلك اللجنة الوطنية للانتخابات، تقارير إما بشكل دوري أو بعد الانتهاء من أي عملية انتخابية أو استفتاء تتضمن تفاصيل، ونتائج اللجان الفرعية، والقوانين واللوائح الموجودة، ومعلومات شاملة عن الشكاى والطعون الانتخابية، وشرح واضح عن دور ومسؤوليات لجنة الانتخابات وحقوق وواجبات الناخبين المصريين.

- **تحديد وتعريف المصطلحات الغامضة وخلق مدونة انتخابية موحدة:** يوصي مركز كارتر المشرعين بتحديد وتعريف المصطلحات الغامضة داخل القوانين نفسها، وكجزء من التدريب وإنتاج المواد التعليمية لاستخدامها من قبل مسؤولي الانتخابات والناخبين وغيرهم من الأطراف المعنية . ومثال هام على المصطلحات الغامضة التي تتطلب المزيد من التوضيح أو التعريف يشمل تعريف "الشعارات الدينية"، والتي لا يمكن استخدامها لأغراض الحملة الانتخابية. ودون مزيد من التعريف، فإنه من المستحيل للأطراف المعنية فهم نطاق مثل هذه الأحكام، وعلى وجه التحديد ما هي الأفعال المتصلة بالحملات والتي يمكن أن تشكل انتهاكا لهذه الأحكام. إن تطوير مدونة انتخابية واضحة وشاملة تحكم جميع الانتخابات المصرية المقبلة، من قبل المشرعين، وفقا للجنة الوطنية للانتخابات مع تعريفات واضحة للمفاهيم الرئيسية التي تحتويها المدونة، سيكون منحجا جيدا لمقاربة مشكلة غموض المصطلحات القانونية.

- **إعادة النظر التصويت الإلزامي:** تحتوي القوانين الخاصة بالانتخابات البرلمانية والرئاسية على أحكام لتغريم الناخبين المسجلين الذين لم يصوتوا دون عذر. وهذا القانون لا يطبق بشكل روتيني، ففي ظل غياب برنامج شامل لتوعية الناخبين، يوصي مركز كارتر بإعادة النظر في شرط إلزامية التصويت في جميع الانتخابات المقبلة.

- **إعطاء الجمهور الفرصة للتعليق على القوانين والأنظمة الانتخابية:** لبناء ثقة الجمهور في العملية التشريعية، من الضروري أن يتم عرض القوانين واللوائح الانتخابية قبل سنها لفترة معقولة من الزمن، لمنح الأطراف المعنية الفرصة للتعليق وتقديم اقتراحات لتحسينها. ويوصي مركز كارتر المشرعين المصريين بوضع نظام لعرض القوانين قبل التصويت النهائي، وذلك باستخدام شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام الأخرى لتمكين الجمهور المصري، والمجتمع المدني، والأحزاب السياسية، وغيرها، من تقديم تعليقات إلى واضعي السياسات بشأن مشروع إصدار القوانين بطريقة عامة.

- **تقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة عادلة:** أعرب مركز كارتر في وقت سابق عن قلقه إزاء عدم المساواة في تمثيل الناخبين في الدوائر الانتخابية المختلفة خلال عملية الانتخابية البرلمانية 2011-2012. وخلال الانتخابات البرلمانية 2011-2012، كانت الدوائر لا تتناسب وسكان كل منها. وفي انتخابات مجلس الشورى، على سبيل المثال، تم تعيين ستة مقاعد لكل محافظة من المحافظات الثلاث الأكثر سكانا. ونتيجة لذلك، كان هناك أيضا زيادة تمثيل كبير في المحافظات الأقل سكانا، ونقص تمثيل كبير في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية. ويحث مركز كارتر بقوة المشرعين المصريين على تطوير الدوائر الانتخابية التي تشمل التوزيع العادل للناخبين في جميع الدوائر قبل الانتخابات البرلمانية المقبلة.

- **إنشاء عملية شكوى موحدة ويمكن الوصول إليها:** وكما لاحظ متابعو مركز كارتر في الانتخابات السابقة، فإن عملية تقديم الشاوي الخاصة بسوء السلوك الانتخابي غير واضحة لكثير من المصريين. ويوصي مركز كارتر أن تقوم مصر بإنشاء عملية موحدة لتقديم جميع الشكاوى الانتخابية، من خلال

استخدام شكل موحد للشكوى يكون متاحا على الإنترنت وخارجه في عدة مواقع متاحة للجمهور في جميع أنحاء البلاد، لتوضيح وتسهيل عملية الوصول إلى الشكاوى لجميع المواطنين المصريين.

- **ضمان أن تكون عملية الطعون موحدة وشفافة:** يشكل الحق في الطعن على قرارات السلطات الانتخابية أمام محكمة محايدة عنصرا أساسيا من عناصر العدالة الانتخابية. ولذلك فإن إنشاء عملية لاستئناف قرارات الجنة الوطنية للانتخابات التي سيتم تأسيسها أمام المحاكم الإدارية على النحو المحدد في المادة 211 من الدستور الجديد يعد تطورا إيجابيا. وسوف تضمن هذه الخطوة أن جميع القرارات الانتخابية التي ستتخذها الجنة الوطنية للانتخابات ستكون قابلة للمراجعة من قبل سلطة مستقلة ومحايدة وينبغي أيضا أن تيسر تطوير سجل عام وواضح لجميع الشكاوى الانتخابية والفصل بها.[27] وبالنسبة للانتخابات البرلمانية في 2013، يأمل مركز كارتر في أن ينظر المشرعون المصريون واللجنة العليا للانتخابات، وهي السلطة الانتخابية المسؤولة عن هذه الانتخابات، في إنشاء عملية طعون شفافة، وموحدة لأولئك الذين يرغبون في الطعن على قرارات اللجنة العليا للانتخابات، وأن تنشر جميع قرارات المحاكم المتعلقة اللجنة العليا للانتخابات.

- **ضمان استقلال القضاء بالنسبة للفصل في الشكاوى الانتخابية:** وفقا للمعايير المعترف بها دوليا بشأن استقلال القضاء والأخلاق، يوصي مركز كارتر أي سلطات انتخابية مقبلة والقضاء باتخاذ خطوات شفافة لضمان أن القضاة الذين يفصلون في القضايا المتعلقة بالانتخابات ليس لديهم تضارب المصالح ، أو ظهور لتضارب في المصالح، مع القضاة المشرفين على العملية الانتخابية الذين قد يرتبطون بالقضية محل النظر.

- **تعزيز استقلال اللجنة الوطنية للانتخابات:** ينص الدستور المصري الجديد على إنشاء اللجنة الوطنية للانتخابات للإشراف على جميع الانتخابات الوطنية والمحلية، وكذلك الاستفتاءات التي ستأتي بعد انتخابات مجلس النواب في 2013. ويعتبر مركز كارتر أن إنشاء اللجنة الوطنية للانتخابات خطوة إيجابية. وفي حدود القانون، يجب أن يكون للجنة الوطنية للانتخابات القدرة على أداء واجباتها بدون تأثير لا مبرر له من قبل الحكومة، والأحزاب السياسية، والمرشحين، وغيرهم من الأطراف القوية المعنية بالانتخابات. وهذا يشمل الاستقلال في تعيين الموظفين، وتطوير ميزانية اللجنة الوطنية للانتخابات، وصرف الأموال.[28] وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوجود الدائم في كل محافظة من المحافظات من خلال المكاتب الميدانية المخصصة والأفراد سوف يعزز من قدرة اللجنة الوطنية للانتخابات على الاشراف المستقل على الاستعدادات الانتخابية على المستوى المحلي، وتحسين توعية الناخبين وجهود المساعدة، وتعزيز الرقابة وتطبيق الإجراءات الانتخابية في يوم الانتخابات. وهذا مهم بشكل خاص نظرا لتكرار الانتخابات في مصر.

[27] لجنة هلسنكي النرويجية، مراقبة الانتخابات: مقدمة للمنهجية والتنظيم، الجزء 5.5 "يجب أن يعرف الناس حقوقهم لكي يمارسوها؛ ولذلك تعتبر التوعية الكافية للمدنيين والناخبين ضرورية لوقائع الشمولية والمساواة." ووفقا لأحكام الدستور الجديد ما زال غير واضح إذا كان أية شرط قانوني للتصويت يعتبر دستوريا. وينص كل من الدستور السابق لسنة 1971 والدستور الحالي أن المشاركة في الحياة العامة تعتبر "واجبا وطنيا" للمواطن، ولم يحكم بعدم دستورية أي اشتراط إلزامي للتصويت بموجب الدستور السابق. انظر المادة 62 من دستور 1971 والمادة 55 من دستور 2012.

[28] من المقرر أن يكون الطعن على قرارات اللجنة الوطنية للانتخابات في انتخابات المحليات أمام محكمة القضاء الإداري. المادة 211، الدستور المصري لسنة 2012. انظر المادة 200 للدستور المصري لسنة 2012، التي تنص على ضمان الاستقلال المالي والإداري لجميع الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية المنصوص عليها في الدستور، بما في ذلك اللجنة الوطنية للانتخابات.